إضاءة

ليس هجران المؤرّخين العرب للمصادر العثمانية وليدَ السنوات القليلة الماضية. فالجيل الأوّل منهم فضّل عليها المراجع الفرنسية والإنكليزية. أمّا الجيل الثاني، الذي درس في جامعات الغرب، فقد كرّس تماماً السردية الأوروبية عن حُكم السلطنة للبلاد العربية. قطيعة تستمرّ اليوم رغم توافر أرشيفٍ هائل

تاريخ عربي لا نعرفه جيّداً

في مجافاة المؤرّخين العرب للمصادر العثمانية

محمد م. الأرناؤوط

من المعروف أنّ الدولة العثمانية برزت في شمال غرب الأناضول، وتوسّعت في أوروبا أوّلاً، حتى كانت إلى منتصف القرن الخامس عشر دولة بعاصمة أوروبية (أدرنة) وغالبية مسيحية، ثم توسّعت لاحقاً في الجنوب - في إطار الصراع مع الدولتين الصفوية والمملوكية، وفي غرب المتوسط في إطار الصراع العثماني - الإسباني للسيطرة على حوض المتوسط، في الوقت الذي كان حُكم العرب يتلاشى في الأندلس. وعلى الرغم من أن الحركات القومية في البلقان قامت على تخيّل وتكريس عدوٍّ (هو الأتراك) لحشد المشاعر الجديدة من أجل قيام دولة قومية، مستلهمة حدودها من القرون الوسطى - وهو ما تحقّق مع تدخّل دولي (مؤتمر برلين، عام 1878)، ثم توسّع بعد حرب البلقان (1912 - 1913) التي أنهت فيه بلغاريا وصربيا والجبل الأسود واليونان الحكمَ العثماني في أوروبا - إلّا أن الصورة تغيّرت لاحقاً.

فبعد موجة النشوة بالنصر - التي انعكست على المؤرّخين وما كرّسوه، سواء في الكتب المدرسية أو في المؤلّفات الأكاديمية، بالاعتماد على المصادر المحلّية والمصادر الأوروبية - جاءت الموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية لتحمل تقدّماً في الدراسات الشرقية والانفتاح على المصادر العثمانية لكتابة تاريخ مختلف عن فترة الحكم العثماني الطويل للبلقان. أمّا الموجة الثالثة، فقد جاءت بعد سقوط حكم الأحزاب الشيوعية، التي كرّست ما يُسمّى «التاريخ الرسمي»، وأطلقت حرّية البحث الذي استفاد كثيراً من انفتاح مراكز الوثائق العثمانية في تركيا، التي انفتحت بدورها على دول البلقان في إطار المصالح المشتركة الجديدة. وهكذا، نجد الآن أفضل علاقة سياسية واستثمارات تركية في صربيا ذات الغالبية الأرثوذكسية، التي كانت في فولكلورها وأدبها وثقافتها وسياستها تعبّر عن العداء الصارخ للحكم العثماني (1453 - 1878)، وليس في البوسنة أو ألبانيا حيث الغالبية المسلمة! هذا التنوّع والتطوّر في النظرة إلى الفتح العثماني، وانعكاسهما الآن على العلاقات بين تركيا ودول البلقان، نجدهما أيضاً في العالم العربي - من المغرب إلى الكويت - الذي حكمته الدولة العثمانية بأشكال مختلفة، من الحكم المباشر إلى الحكم الذاتي الذي أقرّ حكم أُسَر حاكمة تعترف بالسيادة العثمانية. فلدينا، في دول المغرب العربي، مَن يعتبر الفتح العثماني تحريراً لهم من الحكم أو التهديد الإسباني لهم بمصير الأندلس، كما لدينا في المشرق (ولا سيّما في مصر وبلاد الشام) مَن يعتبر الحكم العثماني «استعماراً» باسم الإسلام. ولكنْ، بالمقارنة بدول البلقان، بقي الجيل الأوّل من المؤرّخين العرب في غربة عن المصادر العثمانية، معتمداً على المصادر الأوروبية (الفرنسية والإنكليزية على وجه الخصوص)، سواء في تأليف الكتب المدرسية أو المؤلّفات الأكاديمية التي أصبحت تُدَرَّس في الجامعات الجديدة، ليكرّس بذلك صورة غير صحيحة أو غير دقيقة عن الحكم العثماني، في غياب المصادر العثمانية التي وثّقت لكلّ شاردة وواردة في البلاد العربية.

ومن ناحية أخرى، وبالمقارنة أيضاً بالبلقان، فإنّ الانتفاضات التي قامت ضدّ أنظمة الحكم الشمولية أو شبه الشمولية في العالم العربي (في تونس ومصر وليبيا وغيرها) لم تُنتج ما سبق أن حدث في البلقان: حرّية سياسية وحرّية بحث وانفتاح على دول الجوار وفق المصالح المشتركة، بل أنتجت حالة استقطاب واستعداء ضدّ كلّ ما هو عثماني وتركي، بدءاً من المقالات الصحافية والمسلسلات التلفزيونية، وانتهاءً بالمؤلّفات الأكاديمية، لتمثّل تراجعاً كبيراً قياساً بما أنتجه الجيل الثاني من المؤرّخين العرب.

في هذا السياق، كان الجيل الثاني من المؤرّخين العرب، الذي تخرج من الجامعات الأوروبية، قد اعتمد على سردية أوروبية مركزية وسوّقها في مؤلّفاته، في الوقت الذي كان فيه الباحثون والمؤرّخون الغربيون يكتشفون - منذ النصف الثاني للقرن العشرين - ما في الأرشيف العثماني من ملايين الوثائق التي تقدّم معطيات مهمّة عن الوضع الإداري والاقتصادي والاجتماعي للولايات العربية وغيرها. أمّا في الجانب العربي، فقد كان المؤرّخون العرب في غربة عن الأرشيف العثماني، وكانوا يتحجّجون في ذلك بعدم معرفتهم للّغة العثمانية وصعوبة الدخول والوصول إلى ما يريدون في الأرشيف العثماني.

لكنّ هذا الجيل لم يعدم مَن كسر هذا الوهم، مثل عبد الجليل التميمي، الذي استطاع الوصول إلى الأرشيف العثماني منذ نهاية الستينيات، وخرج بحصيلة سمحت له بأن يقدّم - في مؤلّفاته الكثيرة - صورةً مختلفة عن الحكم العثماني، منذ كتابه الأوّل: «بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي» (تونس، 1972) وحتى «التبادل المعرفي والتفاعل السياسي بين إستانبول والمغرب العثماني وأوروبا، 1764 - 1892» (تونس، 2012).

في غضون ذلك، كانت تركيا قد تغيّرت منذ تولّي تورغوت أوزال لرئاسة الحكومة بين عامي 1983 و1989، ثم لرئاسة الجمهورية (1989 - 1993)، وانفتحت على العالم العربي. وقد انعكس ذلك على مرونة متزايدة في الأرشيف العثماني، الذي تُقدّر ممتلكاته بمئة مليون وثيقة. لكنّ الإقبال العربي على تركيا تركّز على السياحة، ولم يشمل الجيل الثالث من المؤرّخين العرب، مع بعض الاستثناءات، مثل فيصل الكندري، الذي قدّم سردية مختلفة عن علاقة الكويت بالدولة العثمانية بالاستناد إلى وثائق عثمانية تقول إن الشيخ مبارك الصباح - على الرغم من توقيعه لاتفاقية سرّية مع بريطانيا في 1899 تمنحه الحماية - بقي على مشاعره إزاء الدولة العثمانية، فبنى الجامع الحَميدي (نسبةً إلى السلطان عبد الحميد) في 1900، وبقي يرفع العلم العثماني حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ومع استمرار جفاء المؤرّخين العرب للوثائق العثمانية، بادرت المؤسّسة العلمية المعروفة باسم «إرسيكا» (مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية)، التي أنشأتها «منظّمة المؤتمر الإسلامي» عام 1980 في إسطنبول، إلى تنظيم ندوات ونشر مصادر عثمانية عن الولايات العربية في الدولة العثمانية. وتوّجت ذلك في عام 2009 بإطلاق مشروع «البلاد العربية في الوثائق العثمانية»، الذي تولّاه بكامله المؤرّخ المعروف فاضل بيات، وصدرت منه عشرة مجلدات حتى الآن، كان آخرها في 2020: «مسلمو الأندلس وحكومة فاس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي»، و«الكويت في الوثائق العثمانية، 1850 - 1900». ومع هذا الكمّ الكبير من الوثائق التي نشرت لأوّل مرّة، لم يعد من الممكن أن تستمرّ صورة الحكم العثماني كما كانت عليه في الكتب المدرسية أو المؤلّفات الأكاديمية - دون أن يعني هذا أن يكون البديلُ تمجيدَ الحكم العثماني بطبيعة الحال - في ضوء المعطيات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي توفّرها هذه الوثائق المنشورة الآن عن الولايات العربية في الدولة العثمانية.

(كاتب وأكاديمي كوسوفي سوري)

اعتمد الجيل الأوّل من المؤرخين العرب على سرديات أوروبية

ثمة منشورات تكسر هذا الجفاء لكنها لا توزَّع جيّداً

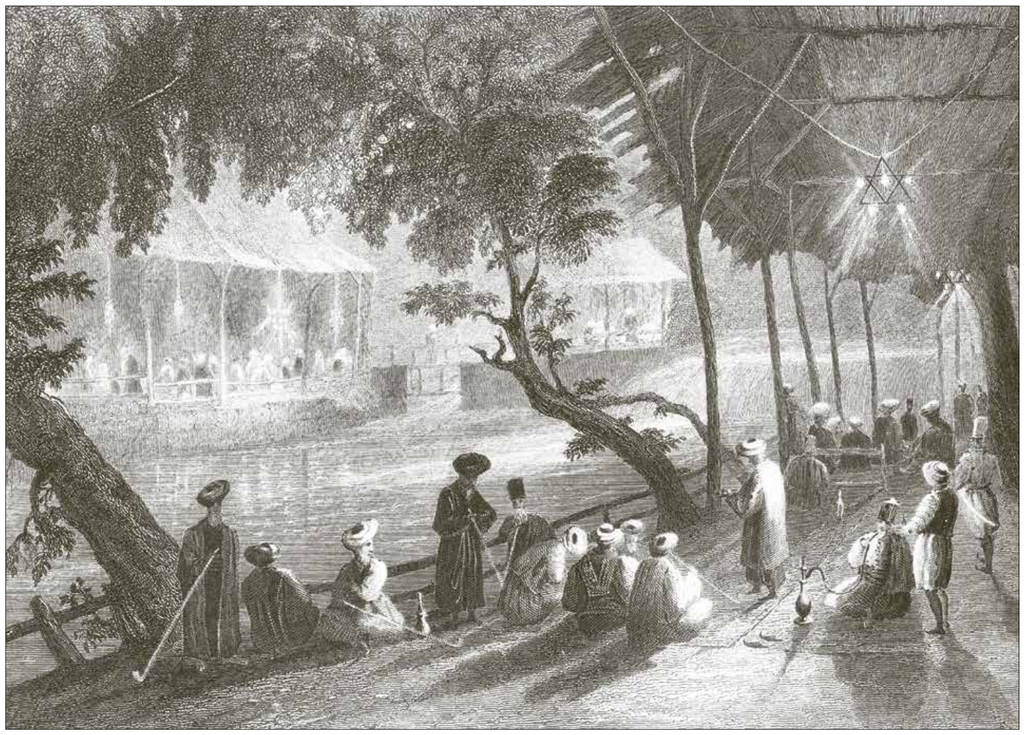

رسم لمقاه على ضفّتي نهرً بردى، دمشق، من كتاب للرحّالة الإنكليزي جون كارن (1841، Getty)

النص الكامل
على الموقع الألكتروني

الخلاف نفسه

يُعطي النقاش حول الحقبة العثمانية صورةً عن مجمل القضايا المختلف عليها بين الكتّاب العرب منذ عصر النهضة، حيث التجاذب بين منتقدي دور الدين أو الداعين إلى أمة عربية من ناحية، وبين رافضي التغريب والحداثة الأوروبية من ناحية أخرى. بعض الكتّاب، مثل جرجي زيدان، حاولوا التوفيق بين الطرفين. أمّا البحث في وقائع تلك الحقبة من دون الانطلاق من موقف أيديولوجي، فهو التيّار الأضعف حتى الآن في هذه الحلقة.

تصويب

كلمة «البحر»

مصطفى قصقصي

في كلّ كلام خيبة دفينة، في كلّ حرفٍ انحرافٌ حزين عمّا نريد أن نقول. نلجأ الى الكلمات لتمنحنا عزاءَها الرمزيّ، وللمجاز لكي نرتوي قليلاً من ماء الخيال، ونوقن مبكّراً أن لا عزاء ولا ارتواء. هي تمارين متقدّمة في التصالح مع النقصان وتهذيب العطش.

في لغتنا المحرورة مذ أن ارتفعت نخيلاً في الصحراء يستوي القَوْل مع الجَرح، والكلام مع النزيف. نحن مكلومون بالكلام، الكلمة هي جرحٌ لأنها تشير برمزيّتها إلى فقدان الشيء.

انتبهَ لاكان إلى أنّ الكلمة هي موت الشيء لأنّها تحلّ محلّه دون أن تستبدله تماماً. كلمة زهرة لا تُحيي الزهرة. كلمة «البحر» لا تبلّلنا كما نحبّ ولا تُعيد لنا ذلك «الإحساس الأقيانوسيّ» المفقود الذي استوقف فرويد في حديثه عن القلق الذي يثقب ويلوّث الحضارة. هي كلمات تقول الشيء نفسَه تقريباً وتُسعفنا في لمس ما تيسّر لمسُه ممّا فقدنا من جمال وكمال اللحظات الأولى من فجر الحياة، لحظات الذوبان المُطلق مع الأمّ.

الحبّ - يقول لاكان - هو ما يرمّم ذلك الشرخ الطويل بيننا وبين العالم. بين الذكورة والأنوثة. بين الحضور والغياب.

وحدَهُ الحبّ بكلّ صوره يخفّف من حدّة ذاك النزيف السريّ المترقرق تحت سطح الكلمات ويقرّبنا أكثر - ليس دونما حسرة - من جنّتنا العاطفيّة المفقودة التي لُفِظْنا منها إلى قاموس الألفاظ والأسماء.

(شاعر واختصاصي نفسي عِيادي من فلسطين)

إطلالة

اسم المنفى

ممدوح عزام

اللافت أنْ يرتبط المنفى السياسي بنشأة القوميات والأوطان؛ هذا هو رأي الناقد الأميركي هاري ليفين في كتابه «انكسارات»، إذ يكتب: «إنّ طرد الكتّاب من أوطانهم، بسبب كتاباتهم السياسية، أو مواقفهم السياسية، يبدو إجراءً عصريّاً، وإنّ هذا الإجراء العصري يُبرهن ضمن ما يبرهن على انتشار القراءة والكتابة وتأثير الآلة الطابعة». وهكذا فإن الكتاب نفسه، وهو ثمرة من ثمرات نشوء الأمم، وتوسّع الأسواق في المرحلة الرأسمالية التي أنتجت فيما بعد مفهوم الوطن، وكذلك انتشار القراءة، ستكون من الأسباب غير المباشرة في العمل على إبعاد الكاتب المختلف سياسياً عن أيّ نظام من أنظمة الحكم (في التاريخ الأدبي أخبارٌ عن طرد الكتّاب بسبب أخطائهم الأخلاقية، وربما كان الشاعر الروماني أوفيد أكثر هؤلاء شهرةً؛ كذلك كانت القبائل العربية تطرد الشعراء «المارقين أخلاقياً» على قيَم القبيلة خارج حدود وجودها المادّي).

وقد صار النفي سياسة معلنة لدى كثير من الأنظمة التي بدأت تَضيق بالاختلاف السياسي أو تخشى أثر الكاتب والمفكّر في المجموع الذي أضحى موحّداً في كيان اسمه وطن، تقوده تلك السلطة. ولدينا لائحة طويلة من أسماء مفكّرين وكتّاب وفنانين وسياسيين منفيين من أوطانهم (في كلّ مرّة نذْكر الوطن، نذكّر بالسلطة التي تحكم الوطن).

ماركس مثلاً، ولينين، وهوغو الذي كتب من منفاه وقد توفّرت لديه القناعة بانحسار طغيان لوي بونابرت: «إن ما يجلبه المدّ في النهار/ سوف يسترجعه الجَزر». ومن هؤلاء هاينه ودانتي الذي مات مقهوراً خارج وطنه، علماً أن فلورنسا التي طردته إنما كانت تمثّل المدينة - الدولة. ويذكر إدوارد سعيد اسم الشاعر الباكستاني فيض أحمد فيض الذي نفاه نظام ضياء الحق.

ولكنّ التاريخ العربي المعاصر يخرج عن القاعدة، فلا توجد فيه واقعة تشير إلى قيام أي نظام عربي بإصدار قرار بالنفي السياسي، إذ كانت السلطات العربية حريصة على أن تُرغم الكتّاب على البقاء في الداخل. فقد أثبتت الوقائع أن وجود الكاتب خارج بلاده أشدّ خطراً على الحكّام من وجوده في الداخل. والظاهر أن أنظمة كثيرة في العالم قد انتبهت إلى هذا الأمر، وثمة إجراء يتّخذه كثيرٌ منها، وهو المنع من السفر، حيث لا تقدّم في العادة الأسباب الموجبة لذلك، ولكنها تفهَم ضمن الإجراءات الأمنية الوقائية التي تحذّر من وجود الكاتب في الخارج.

ولدى مثل هذه السلطات الاستعداد الكامل لتصفية الكتّاب أو سجنهم لسنوات طويلة على أن تنفيهم. ولذلك، فإنّ الكتّاب العرب يحتفظون باسم المنفى لتسمية الأمكنة التي يعيشون فيها خارج أوطانهم، دون أن يسمّوا أنفسهم منفيّين. وأغلب الكتّاب الذين اختاروا المنفى خرجوا من بلدانهم سرّاً أو في غفلة عن السلطات الحاكمة. كأنّ شرط التسمية مرتبط بالطرد المباشر خارج الأوطان، إذ إن النفي في الغالب يرتبط بمدّة زمنية ما، لا بالأبد. وربّما كان العديد من كتّاب هذه «الأوطان» يتمنّون أن يكونوا منفيّين بقرار سياسي، على أن يكونوا فارّين دون أن يعرفوا وقتاً للعودة.

(روائي من سورية)

كتابان يعطيان فكرة أُخرى عن علاقة السلطنة بالمغرب والكويت

ضرورة الخروج من الصورة النمطية

يوضح آخر إصداريْن لمشروع «البلاد العربية في الوثائق العثمانية» الدور الذي تلعبه العودة إلى المصادر العثمانية في تصحيح أفكار خاطئة

في مدينة فاس، بدايات القرن العشرين (Getty)

يأتي الجزءان الأخيران (التاسع والعاشر) من سلسلة «البلاد العربية في الوثائق العثمانية» - اللذان صدرا العام الماضي عن مؤسّسة «إرسيكا» في إسطنبول - ليكسرا الصورة النمطية عن الحكم العثماني لبلدين عربيّين، هما المغرب (حكومة فاس كما ترد في الوثائق) حتى عهد أحمد المنصور (1578 - 1603)، والكويت.

فقد خاطب أحمد المنصور السلطانَ مراد الثالث بعد مقتل أخيه حاكم فاس الشريف عبد الملك، طالباً أن يعيّنه مكان أخيه، وهو ما وافق عليه السلطان. وأصدر الأخير حكماً في الثامن من آب/ أغسطس 1582 بتعيينه، مخاطباً إياه بلقب «جناب صاحب الإمارة، قوّام الإيالة، حاكم فاس مولاي أحمد»، وواعداً إياه بشموله بالرعاية السلطانية العثمانية.

وفي ما يتعلّق بالكويت، فقد كشف المجلّد العاشر من السلسلة عن تمتّع البلد بحكم ذاتي يمثّله آل الصباح، الذين كان كلّ واحد منهم يحمل لقباً محلّياً (شيخ) ولقباً عثمانياً (قائمقام) حتى بداية القرن العشرين. ويكشف هذا المجلّد عن تعاون آل الصباح مع القوات العثمانية التي كانت تُرسَل أحياناً إلى المناطق المجاورة لملاحقة المتمرّدين على الدولة.

وما يستحقّ الإشارة إليه هنا، هو أن السفارة الكويتية في أنقرة قدّرت للمؤسّسة إصدارها مثل هذا المجلد وقدّمت دعماً مالياً لها. مع هذا الكمّ الكبير من الوثائق العثمانية التي باتت متاحة بالعربية، والتي لم يعد في الإمكان تجاهلها في إعداد الكتب المدرسية وتأليف المنشورات الأكاديمية، يمكن القول إن الأمر لم يعد يتعلّق بغربة، بل بغفلة المؤرّخين العرب عن هذا المنجم المتاح الآن من الوثائق المتعلّقة بتاريخ بلادهم خلال الحكم العثماني.

ومع ذلك، لا بدّ من الاعتراف - مع كل التقدير لعشرات المجلّدات التي نشرتها «إرسيكا» باللغة العربية - بأن طريقة توزيعها تبقى محصورة جدّاً بعدد محدود من المعنيّين، مع عدم توفّرها للبيع في المكتبات العربية.

ولذلك يصبح من الضروري طرح نسخة إلكترونية على الأقل من هذه المجلّدات العشر من «البلاد العربية في الوثائق العثمانية» لتكون متاحة لكلّ المؤرّخين والمعنيين؛ والسعي إلى إصدارٍ جديد لها بالتعاون مع دور توزيع عربية توفّر هذه المجلدّات وغيرها من مطبوعات المؤسّسة القيّمة في معارض الكتب والمكتبات الرئيسية في العواصم العربية، حتى تكون متاحة للمؤرّخين والباحثين المعنيين بالوصول إلى صورة موضوعية أكثر عن الحكم العثماني للبلاد العربية الذي استمر حوالي أربعة قرون.

الأرناؤوط...

فعاليات

بدءاً من اليوم وحتى بعد غد الأحد، تُقام في مدينة نانسي الفرنسية (شرق) تظاهرة **الكتاب في الساحة**. يتضمّن البرنامج مقابلات وطاولات مستديرة وحفلات توقيع وكذلك حفلات موسيقية. من أبرز الأعمال التي يجري توقيعها و تقديمها للجمهور: **لا نوم** لـ **ماري داريوسيك**، و**المنفى الأول** لـ **سانتياغو أميغورينا**.

ضمن فعاليات «مهرجان سيكا جاز» الذي انطلق في الـ6 من الشهر الجاري ويتواصل حتى الـ13 منه، يقام مساء اليوم عرض موسيقي بعنوان **بين تونس وهافانا** من تصميم **مريم توكابري** في الموقع الأثري «ألتيبيروس» (الصورة)، ضمن برمجة خاصة بدورة هذا العام تقام فيها العروض في مواقع أثرية وطبيعية، من دون جمهور، على أن تبث مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

تحتضن «قاعة الباب سليم» (متحف الفن المصري الحديث) في القاهرة، حتى الـ18 من الشهر الجاري، معرضاً بعنوان **روح حرّة** ويتضمّن مجموعة لوحات للتشكيلي المصري **عمرو سلامة**. تقوم الأعمال المعروضة على الخلط بين تقنيات الرسم حيث يجمع سلامة بين الرسم بقلم الرصاص والرسم الزيتي والتركيب الغرافيكي.

ينظّم **متحف الفاتيكان** يوم غد السبت، بدايةً من الساعة التاسعة مساءً، جولة افتراضية في موقع **فيوري إمبريالي** في روما، وهو الفضاء الأثري الذي كان يحتضن المباني العامة الكبرى للإمبراطورية الرومانية، وقد اندثر الكثير منها بسبب طبقات التاريخ المتراكمة وظلّت بعض الأطلال شاهدة على ذلك الزمن.